«العمانية للاستثمار الغذائي» ..

استراتيجية طموحة تتواكب مع المتغيرات

تعمل الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة على تحديث استراتيجيتها لتتواكب مع المتغيرات، وأن تكون في موقع متقدم على مستوى المنطقة كإحدى الشركات التي تقود الاستثمار في القطاع الغذائي.. حيث تم نقل تبعية شركات الأغذية التي تسهم فيها الحكومة إلى هذه الشركة كذراع استثماري في مجال الأمن الغذائي.

وفي حوار لمجلة «التكوين» مع المهندس صالح بن محمد الشنفري الرئيس التنفيذي للشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة اوضح ملامح الاستراتيجية التي تركز على تعزيز الامن الغذائي وترفع من نسب الاكتفاء الذاتي وتولد فرص عمل للشباب العماني من خلال إنشاء المشاريع ذات الميزة النسبية للسلطنة كمشاريع اللحوم البيضاء والالبان واللحوم الحمراء، إضافة الى مشاريع أخرى

■ م. صالح الشنفري:
نركّز على تعزيز الامن الغذائي ورفع نسب الاكتفاء الذاتي وتوليد فرص عمل للشباب

■ خمس مبادرات لـ «تنفيذ» في مجال الأغذية بعضها بدأ فعليا وأخرى قيد الدراسة والتنسيق مع مستثمرين

ترى استراتيجية الشركة أهمية تنفيذها من اجل المساهمة في التنمية الريفية والامن الغذائي.

ويؤكد المهندس صالح الشنفري ان السلطنة يمكنها ان تلعب مركزا إقليميا لتصنيع وبيع وتوزيع السلع والمنتجات الغذائية بحكم موقعها الاستراتيجي إضافة الى توفر البنى الأساسية الضرورية ومنها الموانئ المؤهلة التي تتوفر فيها كل التسهيلات والاستقرار السياسي والأمني الذي يعتبر من عوامل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال ان البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي: تنفيذ» خرج بالعديد من المبادرات والمشاريع ففي قطاع الصناعات التحويلية هناك خمس مبادرات في مجال الأغذية وهي مشروع مزون للألبان ومشروع النماء للدواجن واصول لأمهات الدواجن ومشروع التصنيع الغذائي، كما ان هناك مبادرة أخرى في مجال التمور وأخرى في مجال تعليب الأسماك وبعض هذه المبادرات قد بدأت بالفعل على ارض الواقع والبعض الاخر ما زالت تحت الدراسة حيث يتم الان التنسيق مع عدد من المستثمرين الذين يمكن أن يتبنوها.

وذكر ان هناك تحديات كثيرة تواجه الامن الغذائي ليس في السلطنة فحسب وانما على مستوى العالم فتزايد أعداد السكان وندرة المياه والمشاكل البيئية وعدم اقبال القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الامن الغذائي على اعتبار ان فيها مخاطر كثيرة كلها عوامل وتحديات تعيق الاستثمار في مشاريع الامن الغذائي. ولدينا فجوة غذائية في جميع هذه الأنشطة فما زلنا نستورد كميات كبيرة منها فالإنتاج المحلي الحالي ما زال لا يغطي كل الاحتياجات المطلوبة.. ولذلك توجد فرص استثمارية كثيرة في مجال الأغذية متاحة للقطاع الخاص مثل اللحوم الحمراء وبيض المائدة واللحوم البيضاء وتصنيع الاعلاف وتعليب وتصنيع الخضروات والفواكه وغيرها.

فإلى نص الحوار:

بداية ما هي أهم ملامح استراتيجية الاستثمار الغذائي في السلطنة؟ وما هي أهم الأهداف التي تسعون لتحقيقها؟

تتضمن استراتيجية الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة إنشاء عدد من المشاريع التي تعزز الامن الغذائي للسلطنة وترفع من نسب الاكتفاء الذاتي وتولد فرص عمل للشباب العماني، حيث تركز الشركة حاليا على إنشاء المشاريع ذات الميزة النسبية للسلطنة كمشاريع اللحوم البيضاء والالبان واللحوم الحمراء ، إضافة الى مشاريع أخرى ترى استراتيجية الشركة أهمية تنفيذها من اجل المساهمة في التنمية الريفية والامن الغذائي، وهذه المشاريع تحتاج الى دعم مستمر من قبل الحكومة لضمان استمراريتها ونجاحها في تحقيق الأهداف المتوخاة كمشاريع التسويق الزراعي وإقامة مصانع التمور وتسويق منتجاتها وتجميع وتصنيع الالبان ، وهي ترتبط مباشرة بالبعد الاجتماعي ولها تأثيرات بيئية إيجابية كما انها تدعم الاستقرار المجتمعي والارتقاء

■ لدينا فجوة غذائية والتحدي هو عدم إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الأمن الغذائي رغم وجود فرص كثيرة

■ السلطنة مؤهلة لتكون مركزا إقليميا لتصنيع السلع والمنتجات الغذائية

بالممارسات الإنتاجية المحلية وتحويل نمط الإنتاج التقليدي الى نشاط مدر للدخل ومحفز للاقتصاد.

وتسعى الشركة الى ان تكون الرائدة في مجال الاستثمار الغذائي في السلطنة خاصة وأنها الذارع الاستثماري الحكومي في هذا المجال وتعتبر الشركة حاليا هي الشريك المفضل لكبار المستثمرين الجادين في المجال الغذائي، حيث تتركز رسالتها في تعزيز الامن الغذائي ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات وخلق فرص عمل للشباب العماني وتنمية المحافظات والولايات التي تقام فيها المشاريع.

هل ترون أن السلطنة مؤهلة لتكون مركزا اقليميا لتصنيع او توزيع السلع الغذائية؟

نعم يمكن للسلطنة أن تكون مركزا إقليميا لتصنيع وبيع وتوزيع السلع والمنتجات الغذائية بحكم موقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب، إضافة الى توفر البنى الأساسية الضرورية والمتمثلة في شبكة الطرق، التي تربط كل محافظات السلطنة ببعضها البعض، ووجود الموانئ المؤهلة وتتوفر فيها كل التسهيلات، ناهيك عن الاستقرار السياسي والأمني الذي يعتبر من عوامل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ونحن نسعى الى التأكيد عملياً على أهمية التركيز على الميزة النسبية للسلطنة وذلك بالتعاون مع شركائنا من القطاع الخاص والعام.

هل كان هناك مبادرات خرجت بها مختبرات «تنفيذ» لدعم الاستثمار الغذائي؟

بالطبع شاركت الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة في البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي «تنفيذ» في جميع حلقات العمل (المختبرات) والأيام المفتوحة والتي خرجت بالعديد من المبادرات والمشاريع وفي قطاع الصناعات التحويلية كانت هناك مبادرات كثيرة من ضمنها خمس مبادرات في مجال الأغذية وهي مشروع مزون للألبان ومشروع النماء للدواجن واصول لأمهات الدواجن ومشروع التصنيع الغذائي.

وهناك مبادرة أخرى في مجال التمور وأخرى في مجال تعليب الأسماك وبعض هذه المبادرات قد بدأت بالفعل على ارض الواقع والبعض الاخر لازالت تحت الدراسة حيث يتم الان التنسيق مع عدد من المستثمرين الذين يمكن أن يتبنوها.

ما هي أهم المشروعات الحالية للشركة العمانية للاستثمار الغذائي في مجال الاستثمار الغذائي؟

قامت الشركة وفي إطار استراتيجيتها المعتمدة بإنشاء ثلاثة مشاريع عملاقة ومهمة للغاية وهي شركة مزون للألبان وتهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الالبان ومشتقاتها والتي تصل حاليا الى حوالي ٣١٪ حيث يهدف المشروع تحقيق نسبة ٧٠٪ في عام ٢٠٣٠ على ان تتجاوز النسبة ١٠٠٪ في عام ٢٠٤٠ وشركة النماء للدواجن والتي تهدف الى رفع الإنتاج من اللحوم الحمراء ليصل في المرحلة النهائية حوالي ٦٠ ألف طن إي ٣ أضعاف أنتاج أكبر مشروع للحوم البيضاء في السلطنة وبالتالي زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء والتي تبلغ حاليا حوالي ٣٦٪ ومن المتوقع ان تصل الى حوالي ٨٦ ٪ في عام ٢٠٣٠ لتصل إلى حوالي ٩٦٪ في عام ٢٠٤٠، وشركة البشائر للحوم والتي أيضا تهدف الى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء من ٢١٪ حاليا الى حوالي ٥٠٪ في عام ٢٠٢٠ وستزيد بعد ذلك إلى ٧٠٪ من خلال توسع الشركة ودخول مستثمرين آخرين في هذا القطاع الواعد، كما تم مؤخرا تدشين مشروع المروج للألبان بمحافظة ظفار وهذا المشروع يهدف الى تعظيم العائد لدى المربين في محافظة ظفار من خلال انشاء نقاط تجميع الالبان في السهل والجبل وشراء الالبان من صغار المربين ومن ثم نقله الى المصنع في صلالة وتعبئته وتوفيره للمستهلك.

وهناك مشروع في مجال بيض المائدة سوف تقوم بتنفيذه شركة المطاحن العمانية التابعة للشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة بالتعاون مع القطاع الخاص المحلي والاجنبي ويهدف هذا المشروع إلى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من بيض المائدة من ٥٥٪ حالياً إلى ٧٧٪ في عام ٢٠٢٠.

■ مشاريعنا تقوم بها الصناديق الاستثمارية وصناديق التقاعد والقطاع الخاص وإسهامنا لا يتجاوز ٢٠٪ في أغلب المشاريع

■ ٣ مشاريع مهمة لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الالبان واللحوم وبيض المائدة

وما أهم ملامح الخطط المستقبلية للشركة؟

تقوم الشركة حاليا بتحديث استراتيجيتها على ضوء المستجدات الأخيرة والخاصة بنقل تبعية شركات الأغذية والتي تساهم فيها الحكومة الى الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة حيث تم نقل أسهم الحكومة في كل من شركة المطاحن العمانية وشركة الأسماك العمانية والشركة الوطنية العمانية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة الزراعية الدولية وبالتالي استدعى الامر قيام الشركة بتحديث الاستراتيجية لكي تتواكب مع تلك المتغيرات والتي يتوقع ان تضع الشركة في موقع متقدم على مستوى المنطقة كإحدى الشركات التي تقود الاستثمار في القطاع الغذائي.

والى أي مدى تسهم هذه المشروعات في تحقيق الأمن والاكتفاء الغذائي في السلطنة؟

جميع هذه المشروعات سوف تساهم في رفع نسب الاكتفاء الذاتي وبالتالي تعزيز الامن الغذائي كما ذكرنا في ردنا على السؤال الخامس

خلال الفترة الماضية تم تحويل عدد من الشركات التي تمتلك الحكومة حصة فيها لتصبح تابعة لكم.. كيف يتم توجيه خطط العمل في هذه الشركات بحيث تصب جميعا في صالح استراتيجيات الأمن الغذائي في السلطنة؟

نعم كما ذكرنا سابقا انه تم تحويل حصص الحكومة من تلك الشركات الى الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة وهذه نعتبرها خطوة جيدة ان تكون جميع الشركات الغذائية تحت مظلة واحدة ليسهل عملية المتابعة ولكي تتواءم خطط وبرامج تلك الشركات مع توجهات السلطنة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وجار حاليا مراجعة استراتيجيات وخطط تلك الشركات ومن هنا جاءت الحاجة أيضا لتحديث استراتيجية الشركة الام.

هل تمثل طبيعة الطقس في السلطنة معوقا أمام إقامة بعض مشروعات الدواجن واللحوم؟

تتنوع تضاريس السلطنة وتتباين من محافظة الى أخرى وبالتالي لا توجد محددات تعيق تنفيذ المشاريع الغذائية فهناك المناطق الجافة التي تناسب صناعة الدواجن واللحوم الحمراء ومناطق أخرى تناسب مشاريع الالبان تبقى فقط مشكلة المياه والتي تم مراعاتها من خلال البحث عن مواقع تمتاز بتوفر مخزونات أخرى مائية كافية وذلك بالتنسيق مع جهات الاختصاص، إضافة الى ان هذه المشاريع سوف تستخدم تقنيات حديثة خاصة بمعالجة المياه وإعادة تدويرها.

وكيف يتم تدبير الأعلاف التي سيتم استخدامها في مشروعات الدواجن واللحوم الحمراء؟

الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة لن تقوم بزراعة الاعلاف داخل السلطنة نظرا لمحدودية المياه وبالتالي سوف يتم استيرادها من الخارج من خلال عقود سنوية وبالأسعار العالمية كما يمكن النظر في الاستثمار في زراعة الاعلاف في بعض الدول التي تتوفر فيها كميات كبيرة من المياه وذات مناخ استثماري جانب وذلك بعد دراسة كافة الجوانب والمحددات والخيارات المتاحة وفي حال توفر منتجات مناسبة من حيث الجودة والسعر من الانتاج المحلي ستعطى الاولوية في الشراء.

تعتمد الخطة الخمسية التاسعة إلى حد كبير على مشروعات للشراكة مع القطاع الخاص، هل يعد هذا القطاع مبادرا بالاستثمار في قطاع الامن الغذائي؟ وهل هناك بالفعل مشروعات مشتركة تقوم بها الشركة مع القطاع الخاص؟

رغم طبيعة الاستثمار في قطاع الزراعة بشكل عام والأغذية بشكل خاص والتي تواجه تحديات كثيرة ومخاطر جمة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى الا ان القطاع الخاص بدأ خلال الفترة الأخيرة بالتوسع في الاستثمار في هذا القطاع خاص بعدما وجد الضمانات المناسبة من ضمنها وجود ذراع استثماري حكومي متخصص في هذا الاستثمار ولو بنسب قليلة وجميع مشاريع الشركة العمانية للاستثمار الغذائي يقوم بها القطاع الخاص والمتمثل في صناديق الاستثمارية وصناديق التقاعد والقطاع الخاص ولا تساهم الشركة الا بـ ٢٠٪ فقط من رأس مال اغلب تلك المشاريع.

ما هي توقعاتكم لفرص العمل التي تتيحها مشروعات الاستثمار الغذائي؟ وهل تمثل مجالات جيدة لعمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

مشاريع الشركة ستوفر العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة للشباب العماني وفي جميع المجالات ويجري حاليا التنسيق مع كلية العلوم الزراعية بجامعة السلطان قابوس لتدريب بعض الشباب في بعض المجالات التي تحتاجها الشركات التي أنشأتها الشركة وستوفر الشركات التي تم تأسيسها الاف من فرص العمل.

ما أهم التحديات التي تحيط بالأمن الغذائي في السلطنة؟ وما أهم الفرص التي يتيحها هذا القطاع من الناحية الاستثمارية؟

هناك تحديات كثيرة تواجه الامن الغذائي ليس في السلطنة فحسب وانما على مستوى العالم فتزايد أعداد السكان وندرة المياه والمشاكل البيئية وعدم اقبال القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الامن الغذائي على اعتبار ان فيها مخاطر كثيرة كلها عوامل وتحديات تعيق الاستثمار في مشاريع الامن الغذائي، وتمكنت إدارة الشركة بفضل الله تعالى وبدعم من لجنة الأمن الغذائي ووزارة المالية ووزارة الزراعة والثروة السمكية وبمساندة من مجلس إدارتها من المساهمة في تحويل الاستثمار الغذائي إلى مناخ جاذب، وهناك فرص إستثمارية كثيرة في مجال الأغذية متاحة للقطاع الخاص مثل اللحوم الحمراء وبيض المائدة واللحوم البيضاء وتصنيع الاعلاف وتعليب وتصنيع الخضروات والفواكه وغيرها، خاصة وانه ما زالت لدينا فجوة غذائية في جميع هذه الأنشطة فما زلنا نستورد كميات كبيرة منها فالإنتاج المحلي الحالي ما زال لا يغطي كل الاحتياجات المطلوبة.

- لا توجد محددات تعيق المشاريع الغذائية ومشكلة المياه تمت مراعاتها بالبحث عن مواقع تمتاز بتوفر مخزونات كافية واستخدام تقنيات حديثة

- نقل حصص الحكومة في المطاحن والأسماك للشركة لتسهيل المتابعة